تغذية الفقراء
أمثلة من تركيا

فى سبيل تموين المدن جمعنا القمح من الريف، ولم نكتف بالقمح فاخذنا الذرة والارز لنخلطه بها حينما شحت موارد القمح ، وتركنا الريف يحصل على غذائه من القوت بمشقة عظيمة استدعت أن تفكر وزارة التموين أخيرا فى وضع نظام لتوفير الحبوب للمستهلكين فى الريف منتج الحبوب ! وتلك هى سياستنا التقليدية : المدائن عندنا فوق القرى ، ومطالب الحواضر مقدمة على مطالب الريف !

فلننظر ماذا صنعت تركيا جارتنا القريبة . إنها انقصت جراية المدن من الخبز إلى النصف لتوفر الغذاء الأساسى للريف لعلمها أن غذاء الريفيين الأساسى هو الخبز ، و يقول النائب التركى السيد " يالنشين " عن هذا التدبير فى حديث له مع مراسل الأهرام الخاص :

"سيترتب على هذا زيادة كميات القمح التى توزع على الأرياف حيث يكاد يكون الخبز طعام الناس الأساسى . واذا علم القارئ أن استهلاك مدينة كاستامبول للخبز فى يوم واحد يكفى لاستهلاك ولاية كولاية العزيز مدة شهر كامل أدرك مافى هذا التدبير من الحكمة . ولا يسعنى فى هذا المقام إلا أن أنوه بالروح الكريمة التى قابل بها سكان المدن الكبيرة رغبة الحكومة فى إنقاص كميات الخبز الى النصف وقبولهم لهذه التضحية فى سبيل سكان الريف والطبقات الفقيرة" .

وهذا القول يظهر حكمة الحكومة التركية وتقديرها للريف وحدبها على الطبقات الفقيرة كما يظهر وطنية الشعب التركى الحقيقية ، هذه الوطنية التى ترحب بانقاص الجراية إلى النصف بلا تذمر ، معاونة للحكومة على تسهيل أزمة التموين ، وتوفير القوت للمواطنين الفقراء .

لم تثر هناك ضجة من الطبقات المترفة فى المدائن لانقاص نصيبهم من الخبز ، ولم يحاول القادرون خزن مقادير احتياطية من الدقيق أو القمح ولو جاع الآخرون ، ولم تنتشر عصابات التهريب ويقبل عليها القادرون بنقودهم لتكملة ماانقصته الحكومة من جرايتهم المقررة !!!

هذه هى الوطنية وتلك هى الحكمة تأتينا من جانب جارتنا القريبة فلننظر أنفسنا فى تلك المرآة ، ولا يصدنا عن النظر إلى صورتنا فيها بشاعة ماقد نراه !

ويستمر النائب التركي الصحفي في حديثه فيقول :

" ومن أمثلة عناية حكومة الرئيس إينونو وسيدتها الأولى اعتمادها مبلغ خمسة ملايين جنيه تركي من الضرائب التي فرضتها على استهلاك السكر لشراء ما قيمته ثلاثة ملايين ونصف المليون جنيه من السكر وتوزيعه مجانا على الأطفال الفقراء وذويهم . أما المليون ونصف المليون الباقية فتوزع نقدا على الأسر الفقيرة التي يزيد عدد الأطفال فيها على ستة" .

هكذا تستخدم الضرائب عند اللزوم لخدمة الطبقات الفقيرة وأطفالها المحرومين . وهذه الطبقات العاملة المنتجة التي تعاني في مصر عندنا كل الأمراض الناشئة عن سوء التغذية ، يشيع بينها نقص ملحوظ في مقدار الانتاج تزيد قيمته كثيرا على ما يتكلفه تحسين غذاء هذه الطبقات .

فنحن لا نحسب حساب الربح والخسارة في هذه المسألة بالذات ، ولو نظرنا اليها على هذا الأساس لتبين لنا أن الثروة القومية تخسر في كل عام نصف مجهود الإنتاج بسبب مرض العمال الزراعيين وضعف بنيتهم وعجزهم عن الإنتاج الكامل . وما تخسره بقدره سعادة سي الدين بركات باشا بنحو مائة مليون جنيه في العام ، كنا نستطيع كسبها او انقذنا من المرابية الشعبية — لا الحكومية — عشرين مليونا فقط لتزيد دخل كل عامل من الملايين الاربعة خمسة جنيهات في العام يحسن بها غذاءه ويتقي بها معظم الامراض الناشئة عن قلة الغذاء .

ثم نعود إلى حديث النائب التركي فنسمعه يقول :

" وتبذل الحكومة والمنشآت والهيئات الخاصة جهدا مشكورا للعناية بالطبقات الفقيرة وتحسين أحوالها . فقد أخذت وزارة الأوقاف في إنشاء مصنعين لزيت الزيتون في إحدى الولايات ، ووزعت وزارة الاقتصاد أنوالا يدوية على الفلاحين الذين تعهدوا بإنتاج كميات معينة من الصوف والمنسوجات القطنية قبل حلول الشتاء" .

ونحن نضع هذا المثل أمام وزارة الأوقاف التي توزع في كل عام أربعمائة ألف جنيه فيما تسميه الخيرات توزعه إحسانات مباشرة يتلقاها في كثير من الأحيان من لا يستحقها ويحرم منها الكثيرون ممن لا يستطيعون الوصول إلى مكاتب الوزارة !

والاحسان المباشر من أشد ما تتأذى به النفوس وما يسقط المروءة ويضعف الهمة ويسعد على الكسل والوانى ، وهو كذلك يستنفد رأس المال بلا ربح ولا زيادة عليه ، إذ يذهب برأس المال مباشرة إلى الاستهلاك .

فماذا لو قبضت وزارة الأوقاف يدها عن هذه الاحسانات المباشرة — إلا في الأحوال الضرورية النادرة — وأنفقت هذه الأربعمائة ألف جنيه أو ثلاثة أرباعها في إنشاء مصانع

ومعامل يشتغل فيها من تحسن عليهم بالصدقات كلهم أو القادرون منهم ، فيؤدون عملا وينالون أجرا ، ويصونون مروءتهم من الابتذال وتصون الوزارة رأس مالها من الضياع؟

إن جارتنا القريبة المسلمة قد أخذت بهذه التجربة ، فماذا يمنعنا أن نأخذ بها وهى ظاهرة النفع ، وفيها من التجديد ما يناسب البر المصرى فى هذا الزمان ؟ وهو البر الذى يتجنب الصدقة المباشرة ، ويحارب التبطل المغرى باللهو والفساد .

وأما ما صنعته وزارة الاقتصاد هناك من توزيع الأنوال اليدوية ، فتقوم المراكز الاجتماعية هنا بما يشبهه من تشجيع بعض الفلاحين على تربية دودة القز أو على تعلم بعض الأشغال اليدوية للبنات ، مما يزيد فى دخل الأسرة بعض الزيادة . ولكن هذه المراكز قليلة مع الأسف ، ولو انتشرت لتوسعت فى مشروعاتها هذه بما يشبه مشروعات وزارة الاقتصاد التركية . وكل زيادة فى دخل هذه الطبقات الفقيرة معناها توفير الصحة لها ورفع مستواها الاجتماعى رفعا طبيعيا بأيسر الجهود .

وقد قامت المراكز الاجتماعية أخيرا بتجربة طيبة وهى أن توزع على بعض الأسر الفقيرة المعدمة عددا من الكاكيت الممتازة النوع والانتاج (اللجهورن) تتراوح ما بين عشرين وثلاثين كتكوتا على أن تسترد فى نهاية العام دجاجة عن كل عشرة كتاكيت حتى لاتحس الأسرة بذل التصدق ، ومضمون أن العشرين دجاجة تنتج نحو ١٤ بيضة فى اليوم تباع بثلاثة قروش ، هى دخل كبير للأسرة يعادل دخل عامل فيها ، وهى طريقة سهلة مكفولة الفائدة ، ولكن ضيق الاعتمادات يحول دون التوسع فيها .

وأخيرا يقول المتحدث الفاضل :

" فهذه الروح القومية التى حملت الحكومة على الاهتمام الجدى بالطبقات الفقيرة أوحت إلى الحكومة تقديم مشروع قانون للجمعية الوطنية يخولها حق القيام بإجراء تحقيق مع أى موظف مدنى أو عسكرى مهما عظم منصبه اذا ظهر أنه يعيش فى حياته الخاصة عيشة لا تتناسب مع دخله وموارده " .

ترى كم مائة بل كم ألفا كانوا يقفون أمام المحقق لو سن مثل هذا القانون فى مصر ؟ أترك ذلك لتجارب القراء !